

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي

مقياس : المالية الدولية

الاستاذ المحاضر: د/حملاوي سكينه

تخصص: ثالثة تجارة دولية

المحاضرة : نظريات التجارة الدولية

أولاً: النظريات الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور التجارة الدولية، فقد ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وذلك كرد فعل على المذهب التجاري.

1- نظرية النفقات المطلقة: 1723-1790

في عام 1776 نشر آدم سميث كتابه الشهير "ثروة الأمم" Nation of wealth The والذي أوضح فيه فوائد حرية التجارة، فهذه الأخيرة كما جاء في الكتاب تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، والجدير بالذكر هنا هو أن "آدم سميث" قصد بحرية التجارة معنيين، الأول هو حرية التجارة بين الدول، أما الثاني فقد قصد به حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها وحسب آدم سميث التجارة الدولية تقوم أساساً لتصريف الفائض المحلي وللتغلب على ضيق السوق المحلية، وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير، وتستفيد الدولة من التخصص والتقييم الدولي للعمل. ولقد جاء آدم سميث في كتابه بعدة انتقادات لهدم آراء التجاريين التي نادى بضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية من أجل زيادة الصادرات وتقليص الواردات، وذلك بهدف زيادة مخزون الدولة من المعادن النفيسة والتي في نظرهم تمثل قوة الدولة الاقتصادية، كما قد وضع أسس السياسة الاقتصادية الكلاسيكية في مبدأ الحرية الاقتصادية "دعه يعمل" ي "مر وبين المزايا التي تنشأ من التخصص وتقسيم العمل، ثم قام بتطبيقه على التجارة الخارجية. وأساس دعوى آدم سميث للتخصص والتقسيم الدولي للعمل هو أن الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تمتع بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل، فإن هذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التي تتمتع بنفقة مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل التجاري بينهم. ولا يضاع جوهر النظرية تستعمل المثال التالي:

:

القماش	القمح	
انجلترا	3 ساعات عمل	4 ساعات عمل
البرتغال	6 ساعات عمل	2 ساعات عمل

وحسب عبارة أدام سميث " إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا . " والسؤال المطروح هو ماذا لو أن إحدى الدولتين تنتج السلعتين معا بتكلفة أقل من الدولة الأخرى؟ لقد أجاب عن هذا السؤال " دافيد ريكاردو" من خلال نظريته، نظرية التكاليف النسبية

2- **نظرية التكاليف النسبية: 1772 - 1823**: أتى " دافيد ريكاردو" بنظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه " الاقتصاد السياسي والضرائب" فقد اتفق ريكاردو مع أدام سميث فيما يخص أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود عليهما بالفائدة إذا كان لإحدها ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة، وكانت للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية، لكنه أضاف إلى ذلك الحالة التي تتميز فيها الدولتين بميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين وهكذا فإن التخصص الدولي و قيام التجارة بين الدول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة و إنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين بحيث يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج و هو العمل و إن قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل بحيث أنه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها خمسون يوما، و كانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر من خمسون يوما لإنتاجها فإن قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأخرى . وللمزيد من الفهم نستعين بالمثال التالي:

منسوجات	قمح	
انجلترا	100 يوم عمل	120 يوم عمل
البرتغال	90 يوم عمل	80 يوم عمل
	0,9=90/100	0,66=80/120

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقة القمح في البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجها في انجلترا هي 0.66، وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في البرتغال تعادل نفقة إنتاج 0.66 من وحدة منه في انجلترا، أما نفقة

إنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في إنجلترا فهي 0.9 , بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال تعادل نفقة إنتاج 0.9 من وحدة واحدة منها في إنجلترا . وبذلك تكون نفقة القمح في البرتغال بالنسبة إلى نفقته في إنجلترا هي الأقل، أي أقل من نفقة المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في إنجلترا، وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تخصص في إنتاج القمح لتمتعها في إنتاجه بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالمنسوجات، أما إنجلترا فمن صالحها أن تخصص في إنتاج المنسوجات، لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالقمح .

3- نظرية القيم الدولية: 1806-1873 لقد أورد "جون ستوارت" ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" 1848 سنة، فقد شرح نظريته بافتراض أن هناك دولتين هما إنجلترا وألمانيا وأنهما تنتجان المنسوجات والقماش، و10 وحدات من المنسوجات يكلف إنجلترا قدرًا من العمل مثلما يكلفهما إنتاج 15 وحدة من القماش، وفي ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف ألمانيا قدرًا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من القماش وهو ما يبيئه الجدول التالي:

	المنسوجات	القماش
إنجلترا	10 وحدات	15 وحدة
ألمانيا	10 وحدات	20 وحدة

من هذا الجدول يتبين أن المنسوجات في كل من إنجلترا وألمانيا تتكلف قدرًا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج القماش، لكن ألمانيا تتميز بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج القماش في حين تتمتع إنجلترا بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا، وذلك لأن كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات تنتج 15 وحدة من القماش في إنجلترا، بينما تنتج نفس كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات في ألمانيا 20 وحدة من القماش، ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد القماش من ألمانيا، وتتخصص ألمانيا في إنتاج القماش وتستورد المنسوجات من إنجلترا.

4- نظرية الطلب المتبادل EDGORTH / MARCHAL : ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى "جون ستوارت ميل" وتتخلص فكرة الطلب المتبادل في أنه عرض أحد طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر، وكذلك فإن عرض الطرف الآخر للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأول، ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين، أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل، وقد قام

" ألفرد مارشال " بتحليل فكرة "ميل" في الطلب المتبادل ثم قام "أدجورت" باستكمال ما بدأه مارشال, وبناءا على فكرة الطلب المتبادل فإن منحنيات الطلب المتبادل تحدد سعر التبادل الدولي .

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية

1-نظرية نفقة الاختيار HABERLER:لقد جاء هابرلر منتقدا الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة فقد فسر التبادل الدولي معتمدا في ذلك على فكرة نفقة الاختيار بدلا من النفقة التي تحدد على أساس العمل .فنفقة الاختيار أو كما يمكن أيضا تسميتها نفقة الاستبدال، الخاصة بإنتاج سلعة معينة تتكون من جميع السلع الأخرى والتي كان يمكن إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج والتي دخلت المجتمع نتيجة اختيار هذه السلعة دون غيرها.

وبهذا فنفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح، انما هي النفقة التي ضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع.

ويرى " هابرلر أن نفقة الاختيار هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى، وعندئذ يمكن أن نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية نستخدمها وبالرغم من " هابرلر " أن استطاع إعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول. لذا جاءت بعد ذلك النظرية السويدية لسد هذا النقص .

2- نظرية وفرة عوامل الإنتاج Ohlin – Hecksher:تتفق نظرية "هكشر - أولين" مع التقليديين في أن سبب التجارة الدولية يرجع إلى اختلاف النفقات النسبية، مضيفين إلى ذلك أن هذا الاختلاف يرجع إلى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، وقبل أن نعرف ما تحتويه النظرية لا بأس بالتطرق لأهم الفرضيات التي قامت عليها :

1-أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد، فدوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد, وقد تكون كذلك بين البلاد المختلفة وقد لا تكون.

2-السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج .

3-إن أذواق المستهلكين معطاءة، بحيث لن يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الأذواق ، وأن هذه الأخيرة لا تختلف كثيرا من بلد لآخر .

4-نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في مختلف البلدان.

فقد رفض "أولين" الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية و المتمثلة في أن قيمة السلعة مرتبطة بالعمل المبذول فيها، كما اعتبر أنه من الواجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة، فكما جاء به التفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل ولكن فيما أنفقت عليها من عناصر الإنتاج.

كما بين "أولين" أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار السلع المنتجة والاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج حسبة يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندره هذه العوامل والذي بدوره ينعكس على أثمان السلع المنتجة . وهكذا نجد دولا نخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وان هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها.

فكل دولة ستجه إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في داخلها برخص نسبي ، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول .

3- لغز ليونتييف 1966-1906 : Leontief ألفت المحاولات العديدة التي قامت للتأكد من صحة تفسير نموذج هكشر-أولين ظلالات من الشك على مدى صحة النظرية عموما ومدى انطباقها على التيار الفعلي للتجارة الدولية . ومن أبرز المحاولات التي جرت لاختبار صحة نظرية وفرة عوامل الإنتاج، تلك المحاولة التي قام بها "ليونتييف" فقد قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الدولية على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية هكشر - أولين، وهذا انطلاقا من أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال ونذرة في عنصر العمل، فقد استخدم ليونتييف في اختباره أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج في مجموعة من الصناعات الأمريكية وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال، وانطلاقا من هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يتمتع بتجربة و خبرة فان عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال. وإذن فإن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال، وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل .

ثالثا: النظريات الحديثة

1- نظرية رأس المال البشري Kierkovsky /Findley: هي إحدى المحاولات التي أخذت رأس المال البشري يعين الاعتبار، فما هو إلا نتيجة لاستثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بالحصول على عمالة ذات مهارة عالية من شأنها الزيادة في إنتاجية العمل.

فالعمالة الماهرة ما هي إلا نتيجة لتلافي عاملين أساسيين هما العمل ورأس المال، والنشاط التربوي الذي من شأنه جعل العمال غير الماهرين عمالا ماهرين، يعتمد على ما يسمى برأس المال التربوي الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة، وعليه فإن البلد الذي يوجد فيه رأس المال وافر نسبيا، سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، بالمقابل البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا، سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة

2- نظرية مهارة العمالة والتخصص Keesing: حسب Keesing العمالة ليست إلا عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الإنتاج إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات . فهو يميز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط : العلماء والمهندسون، التقنيون والمصممون الصناعيون، الإطارات الأخرى، القيادات، عاملوا الآلات والكهرباء، البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة، المنظفون بالمكاتب العمال غير الماهرين أو شبه الماهرين . فالولايات المتحدة لها صادرات ذات كثافة أقوى من حيث العمالة الماهرة بالنسبة للبلدان الأخرى و , تشير الأعمال التي أجراها Keesing إلى أن نموذج "هكشر أولين" وبالاعتماد على الأرصدة المسماة أرصدة عاملية، قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات لكن شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.

3-نظرية التكنولوجيا والتخصص : من بين الفرضيات التي قام عليها نموذج "هكشر أولين" تلك التي تقتضي بأن جميع البلدان يمكنهم إنتاج نفس السلع، حيازة كافة أنواع التكنولوجيا اللازمة لصناعتها، ومن أجل تجاوز هذه الفرضية والتي تعتبر التكنولوجيا من الأشياء المنتشرة، يمكن إدخال التطورات التكنولوجية والسلع الجديدة التي تظهر في السوق ضمن العناصر التي تحدد المبادلات، وقد عالجت نظرية "التكنولوجيا الجديدة" هذا العنصر بصورة وافية .

4- نظرية الفجوة التكنولوجية والصادرات Bosner: لقد اعتمد Bosner وهو بصدد تطوير نظرية الفجوة التكنولوجية على ملاحظته المتمثلة في أن المؤسسة التي تقوم بإنتاج سلعة جديدة، يمكنها أن تستفيد من احتكار في تصدير هذه السلعة إلى أن تنافسها مؤسسات أخرى من خلال إنتاجها لسلعة مماثلة لها، ومن البديهي أن التقدم التكنولوجي لمؤسسة من شأنه أن يضيف للبلد الأصل للمؤسسة المخترعة ميزة نسبية

جديدة. فحسب هذه النظرية العنصر المحدد للتجارة الدولية يمكن في الفجوة التكنولوجية الموجودة بين البلدان، حيث أن البلدان المتقدمة تقوم بتصدير السلع ذات الكثافة من حيث التكنولوجيا الجديدة

5-نظرية دورة حياة المنتج Vernon:يرتكز Vernon في نظريته على السلع الجديدة وعلى مراحل دورة حياتها، فهو يربط بين تطور طبيعة السلعة خلال دورات حياتها وبين التطورات التي شهدتها في التجارة الدولية فحسب Vernon السلعة تمر بأربعة مراحل خلال حياتها وهي مرحلة البروز، مرحله النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدن .ي إنتاجها على نطاق واسع

ففي المرحلة الأولى نجد أن السلعة تكون كثيفة التكنولوجيا، وأن تنميتها وإنتاجها يتطلبان كثافة قوية في رأس المال، فهذه المرحلة لا تتولد عنها تجارة دولية، حيث يتم إنتاج السلعة في البلد الأصل التي اخترعت فيه . أما المرحلة الثانية فتتميز ببروز وتكاثر صادرات البلد المخترع نحو شركائه المتطورين،

أما خلال المرحلة الثالثة والرابعة، فإن الأمور تنقلب حيث يصبح البلد المخترع مستوردا والبلدان المتطورة لا الأخرى مقلدة ومصدرة للسلعة، ويعود هذا الانقلاب إلى الأسباب الموالية

- خلال الدورة الأخيرة من حياة السلعة تتخلى المؤسسة المخترعة عن إنتاجها لتتوجه نحو سلع جديدة -
- الطلب الوطني يكون قد وصل إلى نقطة الشبع، وإشباع الطلب الفائض يتطلب إستيراد من دولة أخرى بالمقابل يكون هناك طلب جديد يخلق على السلعة الجديدة .

6- فرضية الطلب النموذجي LINDER:تبعاً للندر فإن شروط الإنتاج ليست مستقلة عن شروط الطلب، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج يؤثر عليها أساساً الطلب الداخلي . فالركيزة الأساسية للإنتاج والشروط الضرورية وغير الكافية والذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير وهو الطلب المحلي النموذجي، وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية.

خلاصة: يشهد العالم اليوم في إطار تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساساً إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم ، نظراً لتوسع التعاملات التجارية بينها و تضاعفها ، مما

أدى إلى نشوء تكتلات اقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية و القيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي و تقسيم العمل . الأمر الذي أدى إلى وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية ، و بمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية بسبب تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة لاقتصاديات الدول ، فهو قطاع يلعب دورا و حيويا مؤثر في النشاط الاقتصادي كونه يعبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع و الخدمات في شكل صادرات و واردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلف بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة . فكل الدول في عالمنا المعاصر تعتمد على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجيات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال ، و الحقيقة التي تؤكدتها التجارة الدولية كل يوم هي أن دول العالم لا تستطيع أن تعيش منعزلة عن غيرها بل يلزمها تبادل السلع و الخدمات و أيضا انتقال رؤوس الأموال إضافة إلى انتقال الأشخاص عبر الحدود الإقليمية للدولة إلى الدول الأخر .